مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٧) العدد (٣) آذار (٢٠١٠)

# سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا ١٩٥٨-١٩٦٠م في ضوء وثائق الخارجية الأمريكية

أ. م. د. سمية أمين ياسين
جامعة الانبار / كلية الآداب
قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

**درج السياسيون الأمريكيون على الاختلاف في تثمين العلاقات الأمريكية الليبية منذ أنْ شيدوا قاعدة ويلوس (Wheelus) في سنة ١٩٤٣ وأقاموا فيها تسهيلات عسكرية عرفوا قيمتها في زمن الحرب والسلم على حد سواء، وقد كانت عمليات تلك القاعدة منطلقاً للتقييم الذي تقدمه وزارة الدفاع الأمريكية بين الفينة والأخرى لوزارة الخارجية الأمريكية لتسوّغ ضرورة استمرار الاحتفاظ بعلاقات متينة مع العرش الليبي، بخاصة أَنَّ هناك قوات بريطانية كانت ترابط في شرق ليبيا منذ ١٩٤٣، ولطالما حبذت الحكومة الليبية الاعتماد عليها، لا على القوات الأمريكية الموجودة في ويلوس منذ التاريخ نفسه، فكان السياسيون الأمريكيون يعمدون للاستفادة من هذا التفوق بالتنسيق مع بريطانيا في وضع خطط ليتشاطرا أعباء تكاليف المحافظة على مصالحهما معاً.**

**ومنذ أنْ وَقّعَ الطرفان : الأمريكي والليبي اتفاقية القاعدة في سنة ١٩٥٤[١] كانت المبالغ المرصودة للإنفاق على القاعدة فضلاً عن المبالغ المرصودة مساعداتٍ ماليةٍ وعسكرية لليبيا، موضع جدل آخر في أروقة الإدارة الأمريكية، فما انفكت السفارة الأمريكية تناشد وزارة الخارجية الالتفات إلى هذه البقعة المهمة المصاقبة للنفوذ الاشتراكي المتنامي في مصر، وما فتأت الخارجية الأمريكية تحث إدارتها في واشنطن على ذلك، بيد أَنَّ الإدارة الأمريكية نادراً ما كانت تلقي بالاً للأهمية الإستراتيجية لليبيا، حتى أضحى ذلك الإهمال السّمة البارزة في**

التوجه الأمريكي نحو ليبيا باستثناء حالات نادرة [٢].

تركزت بؤرة الخلاف في الآراء والمواقف الأمريكية تلك على قيمة المبالغ المقدمة لليبيا على أَنَّها مساعدة مقابل أهميتها حاجزاً ضد تغلغل الدعاية الشيوعية أو الاشتراكية من مصر باتجاه شمال أفريقيا، وهما الموضوعان الرئيسان اللذان حظيا بالاهتمام البالغ لدى رسم السياسة الأمريكية لسنوات ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠، ومن دون أنْ نهمل النفط عاملاً حاسماً في رسم تلك السياسة.

## التنسيق الأمريكي -البريطاني والسياسة الأمريكية في ليبيا

كانت الخارجية الأمريكية على دراية تامة بأنَّ العلاقات الخارجية الليبية أكثر ما تكون تقارباً مع بريطانيا، وكان ذلك من واقع اعتراف الولايات المتحدة، مرغمة، بالتفوق الاستراتيجي البريطاني في ليبيا، مما يحتم على الامريكين تنسيق سياستهم مع البريطانيين، إذ كان لبريطانيا تأثير كبير ومهم على العرش الليبي بسبب الصداقة التاريخية والتعهدات البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بالمساعدة في الدفاع عن ليبيا ،وتوفير مساعدة اقتصادية لتجاوز أزمتها المالية، فضلاً عن وجود ما يقرب من ٤٥٠٠ جندي بريطاني يقيمون في مواقع إستراتيجية مهمة في ليبيا [٣].

وعندما تأكد للحكومة البريطانية أَنَّ ما تنفقه من أعباء مالية وقوة بشرية أكثر من غيرها من دول الناتو الأوربية، مما لم يعد يتكافأ وقدرة مواردها للإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية بضمنها الاتفاقية المالية الأنجلو- ليبية المؤقتة [٤]، أُجبرت بريطانيا على إجراء تعديل على سياستها تجاه ليبيا، فقررت تقليص نفقاتها ووجودها العسكري على الأراضي الليبية، وتخفيض قيمتها السوقية قاعدةً عسكريةً بريطانية، ونظراً لازدياد النفوذ السوفيتي في مصر و سوريا، تعيّن على بريطانيا الاهتمام بضمان مصالحهم في العراق والخليج العربي أكثر من اهتمامهم بليبيا التي صار موقعها هامشياً مقارنة معهما [٥]، مما يترتب عليه إلغاء تبعة التكاليف المالية للحفاظ على المصالح العسكرية والنفطية الأمريكية في ليبيا على كاهل الولايات المتحدة حصراً [٦].

لقد التزمت الحكومة البريطانية بموجب تعهداتها اللاحقة لليبيا بتوفير مساعدة مالية تُقَدّر بـ ٩,١ مليون دولار سنوياً وحتى سنة ١٩٦٣، مقابل وجود قواتها واستغلال قواعدها في ليبيا، فضلاً عن تزويد ليبيا بالمعدات العسكرية الخفيفة والتدريب لحوالي ٥٠٠٠ رجل هم تعداد الجيش الفيدرالي الليبي؛ مما يسوغ ايجابية وجود تلك القوات البريطانية في ليبيا بإسهامها في مواجهة أية قلاقل محتملة، والحفاظ على الأمن الداخلي في ليبيا [٧].

وبعد أنْ قررت بريطانيا وضع سياسة جديدة تجاه ليبيا، أصبح بديهيا إعادة صياغة اتفاقيات جديدة بين الجانب الليبي من جهة والجانب البريطاني والأمريكي من جهة أخرى، والشروع في عقد جولات من المفاوضات بينهم لوضع الأسس التي ستُحَدّدُ بموجبها قيمة المساعدات العسكرية والاقتصادية التي سيقدمها الطرفان لليبيا، وحرص الليبيون على الضغط على بريطانيا لثنيها عن الانسحاب العسكري من ليبيا وتقليل مساعداتها لليبيين من جهة، وعلى عدم إدخال الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً ثالثاً في مفاوضاتهما بوصف الولايات المتحدة هي المصدر المنتظر أنْ يدفع المعونات البديلة عن بريطانيا لليبيين [٨].

احتج الليبيون في معرض رفضهم لدخول الولايات المتحدة طرفاً ثالثاً في مفاوضات أنجلو – ليبية بأنَّ العلاقات الليبية البريطانية، القائمة على تحالف وصداقة ومعاهدة تختلف عن العلاقات الأمريكية الليبية التي أساسها إيجار قاعدة جوية وصداقة، بحسب ادعاء رئيس الوزراء الليبي عبد المجيد كعبار [٩]، فالليبيون أدركوا بأنَّ مساعدات الولايات المتحدة المالية تقرر بشكل منفصل سنة بعد أخرى للحصول على موافقة الكونغرس مما يسبب الإرباك لوضع الميزانية الليبية ويجعلها موضع التهديد دائماً، هذا إلى جانب اشتراط الحكومة الأمريكية تحديد أبواب الصرف للمساعدة المالية أو التدخل في توجيه المساعدة التقنية، مما يثير استياء الليبيين، ولا يجد الليبيون هذا المنهج متبعاً في علاقاتهم مع بريطانيا [١٠].

وقد رفض الليبيون منذ البداية تنسيقاً أمريكيا بريطانياً سياسياً لتحديد العلاقة مع ليبيا وتحويل جزء من الالتزامات البريطانية العسكرية والمالية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة على الرغم من الوعود التي بذلتها الولايات المتحدة بتقديم دعم عسكري ومالي، وعدّوا ذلك الإجراء خرقاً للمعاهدة الأنجلو– ليبية، ومن ثم يجب أنْ توافق ليبيا على الإجراء قبل أنْ يتم

التنسيق عليه بين بريطانيا و الولايات المتحدة [١١]، كما رفض الليبيون مجرد إشراك الأمريكان في لجان مشتركة مع البريطانيين والليبيين لوضع دراسات لاحتياجات ليبيا الاقتصادية والفنية[١٢]، لذا لم تشهد المفاوضات بين الأطراف الثلاثة تحسناً ملحوظاً بل ظلت في مخاض عسير طوال الأشهر اللاحقة، فكان البريطانيون يشتكون مراراً للأمريكان من صعوبة مفاوضة الليبيين الذين أصروا على عدم تخفيض المساعدات البريطانية المالية أو تخفيض وجودها العسكري، وأنحَوا باللوم على البريطانيين لتخاذلهم في الدفاع عن ليبيا وإخلاء القواعد العسكرية البريطانية فيها [١٣].

خاص المفاوضون الأمريكيون والبريطانيون والليبيون أوائل سنة ١٩٥٨ جولة مفاوضات جديدة لتحديد نسب المساهمة الأمريكية والبريطانية في المجالين العسكري والمالي، وتوصل المتفاوضون إلى اتفاق أولي في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٨ يفترض تدريب بريطانيا للقوات العسكرية الليبية على أنْ تقوم الولايات المتحدة بتجهيز الجيش الليبي بالمعدات [١٤]، وهو ما كان يطمح له الليبيون ويرفضه الأمريكيون.

لقد تمسك الأمريكيون من قبل بضرورة تنسيق العمل مع البريطانيين في شمال أفريقيا للحفاظ على مصالحهما، وإذ لم يقتنع الأمريكيون بشكل كافٍ بالمقترح البريطاني، فقد قررت وزارة الخارجية الأمريكية طرح تسوية أيدتها هيئة الأركان العليا تعرض تسلم الولايات المتحدة مسؤوليتي التدريب والتجهيز معاً، فمن الناحية العسكرية، لا يمكن تقبل فكرة قيام دولة بتزويد دولة أخرى بمعدات عسكرية، ثم تباشر التدريب العسكري فيها دولة ثالثة حتى وإنْ كانت دولة حليفة، وكانت الولايات المتحدة تعوّل في النهاية على اعتراف بريطانيا بالأمر الواقع وترك المسؤوليتين من تجهيز وتدريب لها [١٥].

وعندما أُعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ حينها دخل عنصر جديد في صياغة السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، فالأمريكيون كانوا يدركون مسبقاً أَنَّ للحكومة المصرية خططا واضحة في ليبيا، ولها تأثير سياسي عالٍ جداً و قدرة على إثارة القلاقل عن طريق مستشارين وموظفين عاملين في الحكومة الليبية الفيدرالية أو المحلية، فإلى جانب العدد الكبير من المدرسين في المدارس الليبية، هناك تطلّع شعبي ليبي واسع لوسائل الإعلام

المصرية المرئية منها والمسموعة أو المكتوبة، مما كان يثير مخاوف الملك ووزرائه من الدوافع المصرية لبث مثل تلك التوجهات المشجعة على " الوحدة العربية " إلى حد لا يمكن التكهن به أو بتأثيره على سياسة ليبيا، ومما يدفع بالحكومة الليبية إلى التشبث بإبقاء الوجود العسكري البريطاني والأمريكي [١٦]، ويدفع بهؤلاء كذلك لإبداء التنازلات لصالح ليبيا في ظل المزيد من الأحداث الخطيرة في الأردن و العراق و لبنان.

لقد طلب البريطانيون في آذار ١٩٥٨ الاستعانة بالأمريكيين لإقناع الليبيين المتعنتين في موقفهم في المفاوضات بأنَّ الولايات المتحدة ،وبالتعاون مع بريطانيا ،ستقوم بتلبية احتياجات ليبيا المالية والعسكرية، وذلك لإبعاد التأثير المصري والمحافظة على الانحياز الليبي للغرب [١٧] فردّ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس **John Foster Dallas** في العاشر من نيسان بالإيجاب على الطلب البريطاني وقبول التفاوض مع الجانب الليبي لتحديد مبالغ المساعدات التي يمكن أنْ توفرها الولايات المتحدة لليبيا إذا ما التزمت بريطانيا بتوفير الأسلحة الخفيفة والتدريب للجيش الليبي فضلاً عن المعونة المالية السنوية والمقدّرة بـ٢,٢٥ مليون جنيه. ووافقت بريطانيا بعد يومين على المقترح الأمريكي، فوجهت واشنطن سفيرها في طرابلس في الثامن عشر من نيسان بالبدء في مفاوضات مع رئيس الوزراء الليبي كعبار بأسرع ما يمكن[١٨].

التقى وزيرا الخارجية الأمريكي والبريطاني في الاجتماع الوزاري لمجلس حلف شمال الأطلسي الذي عُقِدَ بكوبنهاغن في الرابع من مايس١٩٥٨، فأطْلع الوزير البريطاني نظيره الأمريكي على الموافقة البريطانية بمنح ليبيا مساعدة تبلغ ٣,٢٥ مليون جنيه وتجهيز الجيش الليبي بمعدات خفيفة وتدريبية من دون مقابل، كما أطْلعه على رفض الجانب الليبي للمساعدة الأمريكية لأسباب تتعلق بالخزينة الليبية، فردّ دالاس بأنَّ هذه " هي الأخبار الأفضل التي سمعناها حتى الآن من أي جهة " [١٩].

بعد أزمة الأردن وثورة العراق وأحداث لبنان المتزامنة في سنة ١٩٥٨، أعاد البريطانيون تقدير قيمة ليبيا لاسيما بعد خسارتهم لقواعدهم وتسهيلاتهم العسكرية، بخاصة الجوية منها في العراق، وأعادوا بناء مواقعهم في ليبيا بنسبة ٧٥% عما كانت عليه قبل عدوان

١٩٥٦، كما أعادوا تقدير الأهمية الإستراتيجية لليبيا على أَنَّها المنتج البديل "لكتلة النفط الإسترليني" التي لا تحتاج إلى نقل عبر قناة السويس أو الخطوط المارة عبر الشرق الأدنى، فضلاً عن كونها مدخلاً جوياً إلى أفريقيا وهي منطقة سقالات للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط[٢٠].

وأنعشت الإجراءات البريطانية آمال الأمريكيين بإعادة اشتراك بريطانيا في تحمل عبء تكاليف إدارة المصالح العسكرية والسياسية الأمريكية في ليبيا، ومضت قدماً في طريق التفاوض من أجل عقد معاهدات جديدة معها مقابل زيادة المساعدات المالية السنوية الأمريكية لليبيا، وقبل أنْ يبادر الليبيون بدورهم لطرح قضية إعادة التفاوض في اتفاقية حقوق القاعدة القديمة، والذي سيكون بمثابة ضربة قاصمة للوجود العسكري الأمريكي [٢١].

بادرت الحكومة الليبية في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ بتقديم مذكرة إلى السفير الأمريكي في طرابلس تطلب فيها من حكومة واشنطن الدخول في مفاوضات لتعديل شروط اتفاقية ١٩٥٤ على أساس أنْ ما تدفعه الحكومة الأمريكية لقاء استغلالها للقاعدة أو الخدمات الليبية هي أقل بكثير من قيمتيهما الحقيقيتين [٢٢]. وأعاد رئيس الوزراء الليبي في خطاب العرش الذي ألقاه نيابة عن الملك إدريس، تأكيده أَنَّ ليبيا راغبة في التفاوض مع الحكومة الأمريكية لتعديل شروط الاتفاقية السابقة لتتفق مع المصلحة الوطنية [٢٣].

ردت واشنطن في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٥٩ على الطلب الليبي بالإيجاب، ورحّبت بمناقشة النقاط الواردة في المذكرة والمتعلقة بمبالغ المساعدات وتعويض الجانب الليبي عن الحيف الذي لحق به جراء عقد اتفاقية ١٩٥٤، وإِنْ كانت واشنطن لا ترى بالفعل أَنَّ ليبيا تعرضت لخسائر اقتصادية بسبب وجود القاعدة الأمريكية على أراضيها [٢٤].

وبينما كانت الولايات المتحدة تحث الخطى سعياً لإقناع الليبيين بالقبول بتخفيض مبالغ المساعدات المالية السنوية، كان الليبيون عازمين على الضغط على الحكومة الأمريكية للقبول بمطالبهم، وفي الاجتماع الذي عقده مجلس النواب الليبي في الثالث من شباط سنة ١٩٥٩ هاجم بعض الأعضاء عن ولاية طرابلس الاتفاقية الأمريكية بشدة وعدّوها لاغيه استناداً إلى مقررات مؤتمر باندونغ والمؤتمر الآسيوي الأفريقي، وطُرحت تعديلات أساسية على الاتفاقية تتناول نقل القاعدة ويلوس إلى مكان بعيد عن طرابلس أو أي مركز سكني ونقل القواعد الصاروخية الذرية مع إعفاء المواد العسكرية الواردة لليبيا من التعريفة الكمر كية، وطالت التعديلات امتيازات المقيمين الأمريكان في ليبيا بإخضاعهم للقوانين والمحاكم الليبية المدنية والجنائية، واقترحت التعديلات وضع رقابة على القواعد الجوية الأمريكية لمنع الأشخاص من غير الأمريكيين من دخول ليبيا والخروج عن طريق تلك القواعد [٢٥].

بعد هذه الانتقادات الليبية الشعبية تقدمت الحكومة الليبية بطلب جديد إلى السفارة الأمريكية في الثامن عشر من آذار ١٩٥٩ لتعديل بنود الاتفاقية بين الطرفين، طالب فيها بزيادة المعونات الأمريكية السنوية بشرط أنْ تكون بدل إيجار للقاعدة الأمريكية، وأنْ تتعهد الولايات المتحدة بدفع المبلغ الجديد سنوياً لأمد الاتفاقية، أي حتى سنة ١٩٧١ [٢٦].

راوغت الحكومة الأمريكية في الاستجابة لهذه المطالب بمنح الليبيين مرونة أكبر في استخدام المبالغ المخصصة فقط لقضايا الأمن الثنائي، وتوجيهها بالشكل الذي يرغب فيه الليبيون [٢٧]، وكان الأمريكيون يعلمون بمدى تذمر الليبيين من تحديد أبواب صرف المساعدات وتدخلهم في توزيعها، ورغبتهم في تولي حكومتهم لتوجيه صرف تلك المبالغ وليس عن طريق الوكالات الأمريكية التي استاءوا كثيراً من طريقة إنفاقها التي يعمّها التبذير وصرف الرواتب العالية لأخصائيين أمريكيين لم يجرِ انتقاؤهم جيداً، وفي مشاريع ليست في مصلحة البلد [٢٨].

لقد كان الليبيون يناورون لكسب المزيد من التنازلات من الجانب الأمريكي ويبررون تضررهم من وجود القاعدة بأنَّها لا توفر فائدة اقتصادية لليبيين، بل يجدونها مصدر إزعاج وتهديد لأمنهم بنشاطها الكثيف الذي يصل إلى معدل إقلاع وهبوط كل دقيقة أثناء ساعات

النهار، وإنَّ أغلب الطيران هو لطائرات القاذفات المقاتلة التي تقلع وتحلّق على مستوىً منخفضٍ فوق المناطق السكنية، محدثة ضوضاء صاخبة، فضلاً عن احتمال وقوع حوادث أثناء طيرانها، ويكمن الخطر الأكبر في وجود هذه القاعدة قريباً من طرابلس، إذ إنَها ستكون الهدف الأول لتراشق نووي أمريكي سوفيتي محتمل، أمّا الانطباع الأكثر سلبية ورسوخاً لدى الرأي العام الليبي فهو " أَنَّها خرق للسيادة الليبية "[٢٩].

إنَّ الحجج الليبية في واقع الأمر لم تغادر نطاق الحقيقة، وهذا ما فهمه الأمريكيون وعجزوا عن تنفيذه، وكانوا يسعون للإبقاء على شروط الاتفاقية القديمة التي توفر لهم امتيازات واسعة، لاسيما فيما يتعلق باستقلالية عمل القاعدة، قبل أنْ يفطن الليبيون إلى أهمية استقلاليتها، وقبل أنْ يقل اعتمادهم على المساعدات الأمريكية أو البريطانية بزيادة عوائد النفط [٣٠]، والتي ستقلص من حجم المساعدات الأمريكية المدفوعة مقابل استغلال القاعدة ومن ثم يؤثر سلباً على النشاط العسكري الأمريكي في ليبيا.[٣١]

## دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في رسم السياسة تجاه ليبيا

ناقش مجلس الأمن القومي الأمريكي في العاشر من آذار ١٩٦٠، وبحضور الرئيس إيزنهاور السياسة المستقبلية المقترحة في ليبيا، وذلك بناءاً على تقرير خاص بالتطورات النفطية وأثرها على سياسة الولايات المتحدة في ليبيا والمؤرخ في الثالث والعشرين من أيلول ١٩٥٩، ومذكرة من الوزير الإداري لمجلس الأمن القومي في الشأن نفسه والمؤرخ في السابع من آذار ١٩٦٠، وانصبت النقاشات في اجتماع العاشر من آذار على نقاط هامة أولها مدى تفوق المصالح البريطانية على المصالح الأمريكية في ليبيا وحقيقة الأهمية الاستراتيجية للقاعدة ويلوس لعمليات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية في الشرق الأوسط، إذ أيّد الرئيس الأمريكي ،وبناءاً على التقديرات العسكرية، ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بالقاعدة وإدارتها منفردة، واستاء من حقيقة تفوق المصالح البريطانية على الأمريكية في الوقت الذي تدفع فيه الولايات المتحدة أكثر التكاليف والنفقات لإدارة المصالح الغربية، ويرفع من أهمية تلك المصالح الأمريكية منها بخاصة العدد الكبير لشركات النفط الأمريكية العاملة داخل ليبيا، أمّا

النقطة الثانية فهي محاولة الإدارة الأمريكية التملص من التعهدات المالية التي تمنحها لليبيا على أَنَّها مساعدات وتفسرها على أَنَّها بدل إيجار للقاعدة، فقد حاولت تخفيض تلك المبالغ ميدانياً، ومن ثم تحويلها إلى قروض مصرفية حكومية أو قروض خاصة من مصارف الاستيراد والتصدير، شرط أنْ تسدد ليبيا تلك القروض من عوائد النفط القادمة [٣٢].

لقد كانت الحكومة الليبية تطالب بمضاعفة مبالغ المساعدة الأمريكية في الوقت الذي كان يتنازع في صياغة السياسة الأمريكية تياران : الأول كان يفضل هجر القاعدة وتحويلها إلى المسؤولية البريطانية مع غيرها من التسهيلات الأمريكية، ثم تكلف بريطانيا والولايات المتحدة مسؤولية القيام بإدارتها، وبذلك توفر مبالغ من المساعدات التي تدفعها لقاء تأجير القاعدة، وتكتفي بمبالغ الاستثمارات النفطية، ويرى المنحازون لهذا التيار أَنَّ تدفق المساعدات متزامنة مع زيادة عوائد النفط الليبي، سيؤدي إلى تضخم وارتباك في الاقتصاد الليبي، أمّا التيار الثاني، فهو الذي يرى أَنَّ الولايات المتحدة قد أنشأت سلسلة من القواعد والتسهيلات العسكرية في أنحاء العالم عن طريق برنامج المساعدات المخصص للدول الفقيرة، وبشكل يلائم وضع ذلك البلد، وإِنَّ لبريطانيا والولايات المتحدة مصالح في ليبيا يجب أنْ تقدر نفقات كل طرف بحسب نسبة مصلحته فيها، ويرى مؤيدو ذلك التيار أَنَّ الولايات المتحدة تدفع القليل جداً لليبيا لأَنَّها لا تقدر قيمتها الفعلية وتستهين بما يمكن أنْ تحصل عليه من منافع عسكرية أو اقتصادية يدفعها في ذلك الإجراءات الخاصة بضرورة العودة في كل مرة للحصول على موافقة الكونغرس وتقديم الأدلة والإثباتات التي تؤيد طلب زيادة المبالغ، لكنها بذلك تضحي بمصالحها في منطقة مهمة مثل ليبيا لصالح بريطانيا [٣٣].

إِنَّ هذا التناقض بين التيارين كان يمنع الحكومة الأمريكية من اتخاذ الخطوات الحاسمة في أي من الاتجاهين على السواء، وإنْ كانت ترى مقدار الاستثمارات النفطية للشركات الأمريكية تمثل ثقلاً لصالح كفة التيار الثاني. لكنها تبقى دائماً مترددة تجاه ليبيا. وقد لا يُفهم مغزى المبرر الأمريكي تجاه تقدير أهمية ليبيا الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، فالملاحظ في التخطيط الأمريكي أَنَّ وزارة الدفاع والقيادات العسكرية وطاقم البعثة الدبلوماسية في ليبيا يحثون إدارتهم على أنْ تمعن النظر عند تحديد سياستها نحوها [٣٤]، ويشيرون إلى

أهمية القاعدة العسكرية ويلوس، وضرورة التنسيق مع بريطانيا للحفاظ على النظام الملكي الموالي للغرب فيها[٣٥]، في حين تمهل وزارة الخارجية والإدارة الأمريكية تلك الإشارات الملحة لأهمية ليبيا، علماً بأنَّ تأثير الجمهورية العربية المتحدة كان في اتساع وتغلغل بين صفوف الشعب العربي في ليبيا، فضلاً عن حصول تونس والمغرب على استقلالهما وشروعهما في تصفية القواعد الأجنبية على أراضيهما، واشتداد المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي منذ ١٩٥٤، وفقدان الانحياز العراقي والسوري للغرب، وميل المملكة العربية السعودية نحو التفاهم والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة، وكثرة الشركات الأمريكية النفطية العاملة في ليبيا، ففي ظل هذه الظروف لا نجد اندفاعاً أمريكياً للتمسك بليبيا التي ربما ستصبح القاعدة الأمريكية الوحيدة في شمال أفريقيا في بضع سنين، وتسعى لتقليص مساعداتها الاقتصادية لها إلى الحد الأدنى، وذلك ما كانت ترمي لتضمينه في نصوص اتفاقية جديدة منتظرة.

نشر مجلس الأمن القومي الأمريكي بياناً بعنوان (سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه ليبيا) في الخامس عشر من آذار ١٩٦٠، أي بعد خمسة أيام من مناقشة بعض تفاصيله في اجتماع العاشر من آذار، تعرض فيه إلى الأوضاع في ليبيا من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وموجزاً ملامح لتلك الأوضاع، فوصف البلاد على أَنَّها ملكية بنظام وحدوي هش دعامته الوحيدة الملك وذلك ما ينذر بوقوع قلاقل فيها في حالة وفاته من دون وريث، إذ سيؤدي ذلك إلى انفصال أقاليمه الثلاثة، وسيثب الشباب المتأثرون بالناصرية إلى الحكم وتصبح المصالح الغربية، العسكرية منها والاقتصادية، في خطر حقيقي [٣٦].

وأشار التقرير إلى القوات العسكرية على أَنَّها قوات ناشئة ضعيفة، فقوات الأمن تقدر بحوالي ٨٤٠٠ رجل في سنة ١٩٥٩ تدير الأمن الداخلي في الأقاليم، وتمول عن طريق الحكومات المحلية في الأقاليم، أمّا الجيش الفيدرالي البالغ تعداده ٤٢٠٠ رجل، فهو مسؤول أمام الحكومة المركزية، ويتم تدريبه وتمويله وتسليحه عن طريق المساعدات الغربية، ويتوقع أنْ يقوى هذا الجيش بفضل زيادة عوائد النفط المنتظرة [٣٧].

أمّا في الاقتصاد، فيؤكد التقرير بأنَّ المساعدات البريطانية والأمريكية المدفوعة بدل استخدام للقواعد والتسهيلات العسكرية في ليبيا، ولتطوير إنتاج حقول النفط الليبي، تشكل

الأساس في الميزانية الليبية، لكنه يتوقع زيادة الدخل القومي تبعاً لتدفق الثروة النفطية، وذلك سيسبب تضخماً عالياً في اقتصاد ضعيف مثل الاقتصاد الليبي، ويؤدي الى تركز الثروة بيد الملك والحاشية، ويؤكد عدم رضا الليبيين عن مبالغ المساعدة الأمريكية حتى مع وجود ثروة النفط، ولذلك اقترحوا تعديل اتفاقية القاعدة لسنة ١٩٥٤ لتضمن رفع مبالغ المساعدات الأمريكية قرابة الضعفين بدل إيجار للقاعدة [٣٨].

ويعرج التقرير على العلاقات الليبية الخارجية ويقدم العلاقات الليبية البريطانية والليبية المصرية على أَنَّها عنصرا الحركة في السياسة الخارجية الليبية، وإنَّ التنافس الإنجلو – مصري في ليبيا هو الذي سيحدد مصير المصالح الغربية فيها، فضلاً عن العلاقات مع دول جامعة الدول العربية التي يصفها بأنَّها ليست بالقوية أو المتينة. أمّا العلاقات مع الكتلة الاشتراكية فهي مقيدة بموجب التعهد الملكي لسنة ١٩٥٦ [٣٩].

وتبرز أهمية التقرير ليس من واقع معرض التفاصيل التي يقدمها عن ليبيا في كل النواحي، ولا لكونه صادرا عن المؤسسة المسؤولة عن الدفاع عن أمن الولايات المتحدة القومي في العالم حسب، بل لأنه يشرح أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا، ويضع الخطط الكفيلة بتحقيقها فيحدد الأهداف في نقاط ثلاث هي : استمرار إتاحة الانتفاع واستخدام التسهيلات الأمريكية والحليفة في ليبيا لضمان أمن الولايات المتحدة، ثم العمل على دعم حكومة ملكية مستقرة في ليبيا من أجل فتح المجال أمام الشركات النفطية الأوربية وتحديد تأثير النفوذ الشيوعي وغيره من أعداء الغرب، وأخيرا التعاون بشكل تام مع الولايات المتحدة وحلفائها[٤٠].

أمّا الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف فهي : إطالة أمد المساعدات الأمريكية لكن بأدنى مستوى للاحتفاظ بالتسهيلات الأمريكية، ودعم الحكومة الليبية مع الأخذ بنظر الاعتبار العوائد الجديدة القادمة من النفط أو من مساعدات الدول " الصديقة " الأخرى، وذلك بمحاولة التوصل مع بريطانيا إلى تفاهم لتحديد شروط المساعدة، وعلى أن يوضح بأنها ستخصم من أماكن ومنشآت أخرى لتنفق على المنشآت في ليبيا. وفي حال تبين أَنْ هذه المنشآت لا تحقق منافع توازي قدر المبالغ المدفوعة لها، فيجب التخلي عنها على الرغم من أهميتها [٤١].

وتعرض الولايات المتحدة على الحكومة الليبية صفقة كبيرة لتطوير إمكانيات ليبيا في الاستغلال الصحيح لعوائد النفط الكبيرة والمتوقعة، ومن النفقات العسكرية الأجنبية والمساعدات الخارجية التي تدفع بدل إيجار للقاعدة، وذلك عن طريقين : تبنّي سياسة مالية تقلل من خطر التضخم، ووضع خطط للإنفاق على مشاريع استثمار الصناعات النفطية، وتحسين مستويات الاختصاصات التقنية في الحكومة الليبية في المجالات الزراعية والصحية وغيرها من النواحي لاستغلالٍ أمثلٍ للمصادر البشرية والطبيعة الليبية، وتطوير المهارات الخاصة المطلوبة في إقتصادٍ يعتمد على النفط، وبمعنى آخر فسح المجالات للخبرات الغربية بالدخول إلى ليبيا لاسيما المؤسسات والمنظمات الخاصة للعمل في الاستشارات المالية أو التقنية لتطوير ليبيا [٤٢].

وضمن المحور الاقتصادي ذاته، يجب تحفيز ليبيا للقيام بأقصى الجهود للإسهام في تطوير اقتصادها الخاص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تسرب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، وإذا دعت الحاجة يجب الاستفادة من مؤسسات العالم " الحر " المالية التي لها رغبة في تطوير مصادر النفط الليبي والاستعانة برأس المال الخارجي في هذا المجال، كما يجب تحفيز التنوع الاقتصادي الليبي عن طريق تشجيع المشاريع الخاصة، مع إبقاء تشجيع الولايات المتحدة لتطوير مشاريع الاستثمارات الليبية قدر الإمكان عن طريق توفير المساعدات، شرط أنْ تخفض هذه المساعدات بشكل تدريجي ثم تأخذ شكل قروض تسدد من عائدات النفط المستقبلية [٤٣].

أمّا من الناحية السياسية، فالطرق الكفيلة بتحقيق الأهداف الأمريكية المذكورة لا تغادر السياسة التقليدية للولايات المتحدة، وذلك بعزل ليبيا عن محيطها العربي، وإضعاف الاتصال بالدول العربية وتشجيعها لتعزيز روابطها مع الأقطار الموالية للغرب في المنطقة مثل تونس أو المغرب، والعمل على إقامة اتحاد بينهم حتى وإنْ كانت ظروف المنطقة لا تسمح بذلك، وما يتعلق بالجمهورية العربية فيجب تشجيع ليبيا بشكل " مناسب " في إتباع سياسة واقعية نحوها، هدفها إقامة علاقات جوار طيبة على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل بلد وسيادته، مع مقاومة التغلغل المصري " المفرط ". وعليه يجب أنْ ترتبط ليبيا بعلاقات وثيقة مع

الغرب للحفاظ على استقلالها وتعاونها مع العالم " الحر " بالتعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة من أجل ضمان المصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة [٤٤]. كما يجب أَنْ تشمل مساعدة الغرب لليبيا في هذا المجال، توفير المساعدة العسكرية لتحديث وتدريب وتجهيز الجيش الليبي من أجل المحافظة على الأمن الداخلي مقابل تحديد دور قوات الأمن الداخلي التابعة للأقاليم لتكون مجرد قوات شرطة [٤٥].

وألمح التقرير إلى أهمية المحافظة على استقرار ليبيا وموالاتها للغرب في حال وفاة الملك إدريس من دون وريث، إذ وجّه نحو الاحتفاظ باتصالات حذرة ومن خلال قنوات ملائمة مع المجموعات التي يحتمل أَنْ تقوم بدور مهم في الحياة السياسية الليبية لدى وفاة الملك مع وضع الخطط اللازمة بالتنسيق مع بريطانيا لمواجهة احتمال اندلا ع ثورة عنيفة في ليبيا، وإبداء المساعدة المسلحة السريعة للحكومة الليبية إذا ما طلبت تدخل الولايات المتحدة وبالتخطيط مع بريطانيا، وذلك بموجب معاهدة التحالف الإنجلو_ ليبي، وتحت مبدأ التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط [٤٦].

وأشار التقرير أخيراً إلى التحفيز عبر برامج التبادل الإعلامي والثقافي وغيرها من تلك الوسائل من أجل تعميق الصداقة والتفاهم بين الولايات المتحدة وليبيا، وللإيحاء للحكومة الليبية بالاهتمام والرغبة الأمريكية الاحتفاظ بالتسهيلات العسكرية الأمريكية في المنطقة [٤٧].

## تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية ١٩٦٠

بعد مناقشة التقرير المذكور فاتحت وزارة الخارجية الأمريكية وزارة الدفاع لحسم قضية المساعدات لليبيا، إذ إنَ الليبيين كانوا يصرّون على زيادة المبالغ المدفوعة بدل إيجار عن القاعدة، وهددوا الجانب الأمريكي بإعادة النظر بالتشريعات العسكرية الأمريكية في القاعدة واتفاقيات الإعفاء الكمركي وبرامج المساعدة التقنية والاقتصادية، مما سيؤدي لإعاقة العمليات العسكرية في ليبيا جداً، ويتسببون في الأضرار بالمواقع الأمريكية في ليبيا، وكانت الخارجية الليبية تهدف إلى الحصول على تأكيد من وزارة الدفاع بأهمية القاعدة ويلوس في الإستراتيجية الأمريكية للحصول على أسباب تبرر زيادة المبالغ المدفوعة لليبيين ودفعهم

للاستمرار في التفاوض للحصول على المنح النقدية السنوية من دون حسم مبلغ محدد مقدماً يكون مكلفاً قياساً لقيمة المصالح الأمريكية في ليبيا [٤٨].

كانت وزارة الخارجية الأمريكية ترى من الضروري الإسراع في حسم الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالمبالغ المرصودة في الخطط الأمريكية لليبيا، إذ كان من المنتظر أَنْ يشرع البرلمان الليبي الذي انتخب قبيل مدة وجيزة في استئناف دورته أواخر آذار وسيناقش الميزانية الليبية ضمنها، وسيتطرق بالتأكيد إلى موضوع المساعدة الأمريكية، التي ما لم تتوافق مع الطموحات الليبية فإنَّ المناقشة بالتأكيد سوف تقود لمناقشة شروط اتفاقية القاعدة لعام ١٩٥٤ ومن ثمَ تؤثر سلباً على العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا [٤٩].

أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في ردّها على سؤال الخارجية الأمريكية بشأن قاعدة ويلوس وتسهيلاتها، بأَنَّ للقاعدة فائدة عسكرية وإنْ كانت لا توازي ما يدفع مقابل استغلالها، ذلك أَنَّ الولايات المتحدة تظل بحاجة إلى موطئ قدم في القارة الأفريقية ولا ضير في دفع مبالغ كبيرة من أجل الاحتفاظ بها [٥٠].

أعلمت السفارة الأمريكية في طرابلس في السابع والعشرين من نيسان ١٩٦٠ أَنَّه بموجب قانون مجلس الأمن القومي المرقم ١٥٥٠، تقرر الالتزام بدفع مبلغ ١٥ مليون دولار سنوياً للحكومة الليبية، ولمدة أقصاها خمس سنوات ابتداءً من السنة المالية ١٩٦٠، وخُوّلَ السفير الأمريكي في طرابلس جونز Joens البدء في مفاوضات بشأن استخدام القواعد الأمريكية في ليبيا في ضوء هذا التعهد السنوي " الاستثنائي المضاعف " من دون الاعتراف علناً بأَنَّ هذه المبالغ بدل إيجار للقاعدة، وقد كانت الولايات المتحدة تأمل أَنْ تقبل ليبيا مبلغاً أقل من ١٥ مليون دولار سنوياً، وقد أعلم السفير جونز رئيس الوزراء كعبار في التاسع من مايس، باستلامه تعليمات من حكومته تتيح له استئناف المفاوضات مع رئيس الوزراء، وسوف لن تكون بشأن اتفاقية القاعدة الأساسية لعام ١٩٥٤، بل بمتعلقاتها المالية والاقتصادية على أمل أَنْ تنتهي باتفاق الطرفين على تثبيت الاتفاقية الأصلية وإدخال التعديلات على ملحقاتها، مع أَنَّ السفير الأمريكي لم يكن متفائلاً بصدد جولات المفاوضات المنتظمة [٥١].

بدأت المفاوضات في السادس عشر من مايس ١٩٦٠واستمرت حتى الثلاثين من حزيران، إذ وقّع جونز وكعبار رسائل تعديل الاتفاقية الخاصة بالمساعدة الاقتصادية ومذكرات تفاهم تتعلق بمشاكل قد تنتج عن العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا، وبموجب نصوص المذكرات تعهدت الولايات المتحدة بإعطاء ليبيا ١٠ مليون دولار سنوياً على شكل مساعدة اقتصادية من ١٩٦٠ وحتى ١٩٦٤، فضلاً عن مليون دولار سنوياً من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧١[٥٢].

لقد كان منح المساعدة المالية الأمريكية لليبيا هو العامل الحاسم في تخطيط السياسة الأمريكية تجاه ليبيا، فعلى الرغم من بذل الولايات المتحدة الأموال بصفة مساعدات لدول العالم العديدة تحت مبدأ مونرو أو مشروع مارشال، فإنَّها كانت تبخل على ليبيا، وعلى الرغم من أهمية موقعها الاستراتيجي ووجود قاعدة عسكرية جوية وصاروخية مثل ويلوس على أرضها، ومتاخمتها لقوة تقدمية مثل مصر، فإنَّ الولايات المتحدة كانت شحيحة في منح المساعدة التي تطلبها ليبيا، ناهيك عن شركات النفط الأمريكية الموجودة والعاملة فيها، إذ يبدو أَنَّ الولايات المتحدة كانت تحاول التملص من التزاماتها المالية وأنْ تتحايل على بريطانيا التي أثقل كاهلها الإنفاق على مصالحها في أرجاء الأرض بأَنْ تتحمل معها جزءاً كبيراً من المساعدات المالية،في الوقت الذي تتمتع فيه بتفوقها في مجال الاستثمارات النفطية في ليبيا على حساب بريطانيا او غيرها.

## امتيازات النفط الأمريكية في ليبيا

ترجع أولى الاتصالات بشركات النفط الأمريكية والحكومة الليبية الى تموز ١٩٥٤ حين التقى رئيس الوزراء مصطفى بن حليم [٥٣] بمدراء تلك الشركات أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة.[٥٤]إذ أبدت تلك الشركات رغبتها في التنقيب عن النفط في ليبيا وعلى وفق قانون التعدين الذي أصدرته الحكومة الليبية سنة١٩٥٣ [٥٥]، ولدى حصول الشركات الأمريكية النفطية على موافقة الحكومة الليبية باشرت بعمليات التنقيب في ليبيا بالاشتراك مع شركات

بريطانية وفرنسية كانت قد سبقتها الى الميدان الليبي ،وسرعان ما تفوقت على سابقاتها من ناحية كثرة الشركات الأمريكية ومن ناحية الإمكانيات.(٥٦)

استمرت عمليات التنقيب منذ سنة ١٩٥٤ وحتى سنة ١٩٥٧ من دون العثور على النفط بكميات تجارية على الرغم من تأكيدات المسوح الجيولوجية بان ليبيا تحتوي على مخزون هائل من النفط ، حتى أعلنت شركة ESSO الأمريكية عن عثورها على أول بئر نفطية في منطقة (بئر عطشان ) الصحراوية أواخر سنة ١٩٥٧ ، وقدرت إنتاجيته ب ٥٠٠ برميل يوميا. بيد أن الشركة قللت من أهمية ذلك البئر بحجة انه يقع في منطقة صحراوية بعيدة ولم تبد الكثير من التفاؤل للتقليل من قيمة ذلك الاكتشاف [٥٧].ثم قامت شركة OSIS بحفر أول بئر لها في حوض سيرت سنة ١٩٥٨ وكان إنتاجه يقدر ب٥٠٠ برميل يوميا ، وقد صنف أيضا على انه غير تجاري مع تأكيد المسوح الجيولوجية على احتواء حوض سيرت نفطا بكميات تجارية.[٥٨]

والحقيقة إن الإنتاج النفطي التجاري الليبي بدا فعليا منذ أواخر ١٩٥٨، وادعت الحكومة الأمريكية أنها ستسعى لان تحرز تعاونا بين الشركات النفطية الأمريكية والحكومة الليبية من اجل أن يتم الاستفادة منها لصالح الشعب الليبي وليس لصالح الملك وحاشيته فحسب، [٥٩] بحسب مزاعم الأمريكيين، بيد أنَ ذلك الاستثمار كان يشكل مشكلة فعلية للحكومة الأمريكية،فالشركات النفطية الأجنبية في ليبيا بشكل عام والأمريكية منها بشكل خاص ، كانت غير راغبة في الاندفاع باستخراج النفط في ليبيا حتى لا يتعرض موقعا في الشرق الأوسط للخطر، ذلك أن مجلس الأمن القومي قد سن قانونا كان يهدف من تطبيقه إلى إجبار الشركات النفطية رسميا على تطوير واستثمار حقول النفط الليبية بأسرع ما يمكن مما سينعكس على مضاعفة الإنتاج النفطي في الشرق الأوسط فيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط وتضطر تلك الشركات إلى إبرام عقود جديدة أخرى مع دول مثل إيران لاستخراج كميات اكبر في الأسعار نتيجة تلك الزيادة في ليبيا، لذا كانت الشركات الأمريكية حريصة على عدم الكشف عن المسوح التي تؤكد وجود النفط باحتياطي كبير في ليبيا.[٦٠]

لم تستطع الشركات الأمريكية على الرغم من زعمها أن الحقول التي اكتشفت لاحقا بمنطقة سيرت في سنة ١٩٥٩ هي غير مصنفة ضمن النطاق التجاري ، أن تخفي حقيقة مقدار هذه الثروة ، إذ إنَ ١٤ حقلا بما فيها حقل (زلتن)الذي كان حقلا عملاقا بالقياسات العالمية ،

فاضطرت الشركات الأمريكية للاعتراف بان ليبيا ستصبح دولة نفطية على نطاق عالمي. تبع ذلك اكتشاف حقول أخرى مثل بئر واحه وبئر دفه وبئر حوره وبئر رقبة وساربر سنة ١٩٦١ واستمرت الاكتشافات حتى أواخر الستينيات.(٦١)

إن معظم الشركات النفطية الأجنبية العاملة في ليبيا كانت أمريكية وهي مسيطرة على اكبر عمليات التنقيب في ليبيا وليس للحكومة الأمريكية أي تأثير في سياستها، لذا فان منهج التباطؤ هذا لم يكن سياسة حكومية بل سياسة الشركات النفطية التي تخضع عند وضعها الى قوانين العرض والطلب في أسواق العالم النفطية ، أما مخاوف الحكومة الأمريكية فكانت تنبع من حقيقة معرفتها بالاحتياط الليبي وتوقعها معرفة الليبيين إن عاجلا أم آجلا بحقيقة هذه الثروة ، عند ذاك سيطالب الشركات الأمريكية باستثمارات أسرع وبإنتاج اكبر لإنعاش اقتصاده ، وسيخلق ذلك نوعا من الفوضى في المنطقة وسيرفض الليبيون الاعتماد على المعونات الأجنبية بعد أن يكتشفوا وجود الثروة الهائلة فيضعف في النهاية ارتباطهم بالولايات المتحدة التي تدفع هذه المعونات.(٦٢)

وفي هذا السياق قدمت هيئة العمليات المشتركة في تشرين الأول ١٩٥٩ تقريرها الخاص عن الاستثمارات النفطية الأمريكية في ليبيا ، احتوى عدة ركائز على الإدارة الأمريكية أن تبني عليها سياستها تجاه ليبيا ،إذ يذكر التقرير أن اكتشافات النفط ستؤثر على كل عمليات وفعاليات وأنشطة الولايات المتحدة في ليبيا ،وان ليبيا دولة فقيرة وستصبح غنية بشكل مفاجئ نتيجة تدفق الثروة النفطية مما سيربك الأوضاع الداخلية فيها ، لا سيما أن التقرير توقع أن يكون النفط الليبي في موقع تنافس عال في أوربا الغربية بفضل حصة شركة **ESSO** في زيادة تجهيزها للأسواق الأوربية الغربية من إنتاجها من النفط الليبي والمتوقع ان يبلغ ٣٠٠ ألف برميل يوميا سنة ١٩٦٥.(٦٣)

توقعت الإدارة الأمريكية ، وبحسب هذا التقرير ، أن العلاقات الأمريكية الليبية سيصيبها التغيير ، ذلك أن ليبيا كانت ترغب في الوجود الأمريكي من واقع الحاجة إلى المساعدات الأمريكية حسب ، وان تطور وزيادة النتاج النفطي الليبي سوف يحسن من البنية الاقتصادية فيها فلا تحتاج الى مساعدة الولايات المتحدة ، فضلا عن التأثير على العلاقات

الدولية في المنطقة بأكملها. ولعل أول التأثيرات على تلك العلاقات سيكون بشان حصول الشركات النفطية على الأيدي العاملة الفنية لتلبية احتياجات توسيع الصناعة النفطية وتنافس هذه الشركات للحصول عليها ، وان من المؤكد أن اليد العاملة المصرية ستكون الرافد الأول لتلبية هذه الحاجة ، وان قدوم هؤلاء المصريين سيعزز من قوة التيار الناصري بين مختلف فئات الشعب العربي في ليبيا ، وسيسعى جمال عبد الناصر جادا من اجل السيطرة على ليبيا ، وعليه ، فمن الأفضل الإسراع بتامين توفير الفنيين او المدربين الأمريكان وإرسالهم إلى ليبيا.[٦٤]

إن التهديد الليبي بتوقف طلب المساعدات الأمريكية الناتج عن زيادة عوائد النفط ، جعل الإدارة الأمريكية تفكر في تحويل هذه المعونات الى قروض للحكومة الليبية وبذلك تضمن استمرار إشغال تسهيلاتها ومنشآتها العسكرية في ليبيا ، شرط أن تكون هذه القروض مصرفية تمنح عن طريق مصارف الاستيراد والتصدير الخاصة الأمريكية حفاظا على استقرار الاقتصاد الليبي لدى تدفق عوائد النفط مع وجود المساعدات من جهة [٦٥]، ولضمان ارتباط ليبيا بالاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، فان تدفق النفط الليبي لن يكون مهما في تقليل اعتماد أوربا على نفط الشرق الأوسط ، قدر الأهمية التي سيحدثها بتغيير البنية الداخلية الاجتماعية والاتجاهات السياسية الموجودة داخلها التي ستكون لصالح التيار القومي المدعوم من مصر ، وبذلك يصبح العرش الليبي في خطر ويختل التوازن السياسي الثابت نسبيا ، والذي استطاع الملك إدريس ، الموالي للغرب ، أن يحافظ عليه منذ إعلان الاستقلال.[٦٦]من جانب آخر ، سيؤثر النفط من اندفاع ليبيا نحو إقامة اتحاد شمال أفريقيا الذي سعت الولايات المتحدة لإتمامه[٦٧] للحفاظ على مصالحها في المنطقة.

قدرت الحكومة الأمريكية استثماراتها النفطية المدعومة حكوميا بحوالي ١٠٠ مليون دولار خصصت لتطوير منابع النفط الليبي سنة ١٩٦٠ وهو مبلغ يساوي مجموع الناتج القومي الليبي قبل بدء اكتشاف النفط ،وان جزء من هذا المبلغ سيكون بمثابة تكاليف الشركات وتوزع على أن يكون ثلثها الى نصفها على شكل استيراد معدات وتجهيزات لاستخراج النفط ، وان ثلث استثمار ذلك المبلغ سيكون على شكل صفقات تأجير عمال ليبيين ،التي يجب أن تكون

على مستوى عال من الإدارة ، وتوجيه المنظمات العمالية الليبية على غرار النسق الغربي من اجل توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة.[٦٨] كما يستغل المبلغ لتوفير تجهيزات الإنتاج ، وبذلك تكون هذه النفقات بمثابة تبادل خارجي مهم يمكن أن يستثمر في تمويل الواردات غير النفطية.[٦٩]

إن سياسة الشركات الأمريكية النفطية العاملة في ليبيا كانت تتعارض مع سياسة الإدارة الأمريكية في هذا القطر ، فالحكومة الأمريكية كانت تسعى للتخلص من عبء تكاليف المساعدات التي تمنحها لليبيا عن طريق الإسراع في استثمار حقول النفط وتحويل المبالغ المدفوعة لاستغلال القاعدة ولوس إلى بدلات إيجار وليس منح مساعدة ، في الوقت الذي كانت فيه الشركات النفطية تحاول إخفاء الحقيقة بشان إمكانيات ليبيا النفطية الهائلة كي لا تتعرض أسواق النفط العالمية ومستويات الأسعار فيها إلى خلل يمكن أن يهدد استثماراتها النفطية في أماكن أخرى لاسيما الأقطار العربية أو إيران.

## هوامش البحث

(1) United States - Treaties and Other International Agreements , 1955 - part 4.

(٢) للتفاصيل، سمية أمين ياسين، السفارة الأمريكية والنفوذ السوفيتي في ليبيا ١٩٥٤–١٩٥٦، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ١٠، ٢٠٠٩.

(3) Foreign Relation of United States of America 1955-1957, XV111,
U. S. Government Printing Office, Washington 1989, Letter From the under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) to the Assistant Secretary of Defense for the International Security Affairs (Gray), jan 8, 1957, p.463.

(٤) كهلان كاظم حلمي، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا ١٩٤٩-١٩٥٧، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية (٥٠)، بنغازي، ٢٠٠٣، ص١٠٤.

(5) F. R. U. S. 1955-1957. Vol. XV111, Telegram from the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, Jan 15, 1957, P. 465.

(6) Ibid, letter of Jan 8, 1957, op-cit, p. 463 .

(7) F. R. U. S. 1958-1960. Vol. X111, United States, Government Printing Office, Washington, 1992, 339, National Security Council Report 6004\1, Washington, March 15, 1960, pp. 741-742 .

(8) F. R. U. S. Vol. XV111,1955-1957. Telegram from the Embassy in the Libya to the department of state, Dec 29, 1957, P. 508 .

(٩) السّيِّد عبدا لمجيد كعبّار ابن المجاهد الهادي كعبّار. ولد في ٩ مايو ١٩٠٩م بمدينة طرابلس، واصل تعليمه الجامعي في إيطاليا حتَّى تحصل على ليسانس حقوق شارك في تأسيس "حزب الاستقلال" بطرابلس واخُتير عضواً بالجمعيّة الوطنيّة التأسيسيّة. أُنتخب عضواً في البرلمان في أوّل انتخابات نيابيّة بعد الاستقلال في فبراير/ شباط ١٩٥٢م ثمّ رئيساً لأوّل مجلس نيابي. عيِّن في ٢٦ أبريل ١٩٥٥م وزيراً للمواصلات ونائباً لرئيس الوزراء في وزارة بن حليم. كلفه الملك إدرْيس السُّنوُسي برئاسة الحكومة (الحكومة الرّابعة في العهد الملكي) في مايو/ أيار ١٩٥٧م، واستمرت حكومته حتَّى ١٦ أكتوبر/ تشرين الأوّل ١٩٦٠م، سجل عبد المجيد كعبّار أطول مدة لرئيس وزراء – ثلاث سنوات وخمسة أشهر – خلال حقبة العهد الملكي بسنواتها الثمانيّة عشر. استقال من منصبه بسبب اتهامات وجهت لحكومته بالتورط في قضايا فساد مالي فيما عُرف بقضيّة مشروع طريق فزان.

(١٠) دار الكتب والوثائق،المفوضية الملكية العراقية/٢٦٩٦/٣١١، ١٩٥٨/١/٧، وثيقة ٢٧، ص٤٤.

(11) F. R. U. S.,1955-1957, Vol. XV111, Editorial Note, pp. 505-506 .

(12) Ibid, , Telegram from the Embassy in the Libya to the department of state, Dec 29, 1957, pp. 508-509.

(13) Ibid, 1958-1960, Vol. X111, No. 329, Memorandum of Discussion at the Department of state joint chief of staff meeting – pentagon, Washington, Feb 14, 1958, p. 722 .

(14) Ibid.

(15) Ibid, pp. 722-723.

(16) Ibid,No.339,of March 15,1960 p. 743 .

(17) Ibid, , No. 328.Editorial Note , p. 720 .

(18) Ibid .P721

(19) Ibid .

(20) Ibid. No.339.National Security Council Report NSC6004\1,March,15,1960.742.

(21) Ibid, No. 331, Letter From Deputy Under Secretary of State for Political Affairs (Murphy) to The Assistant Secretary of Defense International Security Affairs (Sprague ),Washington, of Sep 20, 1958 - 726 .

(22) Ibid, No. 332, Editorial Note, pp. 726-727 .

(٢٣) د. ك. و. وثائق البلاط الملكي، ملفات وزارة الخارجية، تقرير السفارة العراقية في طرابلس بخصوص تعديل الاتفاقية الليبية الأمريكية، رقم الملف ٤١١/٢١٧٧ بتاريخ ١٩٥٩/٢/٨، ١٦، ص٥٠.

(24) Ibid, No. 332, op. cit, p 727 .

(٢٥) د. ك. و. تقرير السفارة في ١٩٥٩/٢/٨، و١٦، ص٥١.

(26) F. R. U. S.,1958-1960 Vol. X111, No. 336 of May 22-1959, p. 731.

(27) Ibid .

(٢٨) د. ك. و.، تقرير السفارة العراقية في ١٩٥٩/٢/٨، و١٦، ص٥١.

(29) F.R.U.S, 1958-1960, Vol. X111, No. 336 , of May 22-1959, p. 732 .

(30) Ibid, .

(31) Ibid, No. - 337 - Memorandum of Discussion at the 422d Meeting of the national security council, Washington, Oct 29, 1959, p. 734 .

(32) Ibid, No. - 336 - Memorandum of Discussion at the 436th Meeting of the national security council, Washington, March 10, 1960, p. 735 .

(33) Ibid,.

(٣٤) سمية أمين، المصدر السابق.

(35) F. R. U. S., 1955 - 1957, VlmX111, op.cit, National Intelligence Estimate, NIE 36-5-56, June, 9, 1956, p. 454.

(36) Ibid, No. 339, of March, 15, 1960, pp. 740-741.

(37) Ibid, pp. 744-745.

(38) Ibid, pp. 745-746 .

(39) Ibid, p. 741-fp .

(40) Ibid, p. 747 .

(41) Ibid, pp. 747-748 .

(42) Ibid, .

(43) Ibid, .

(44) Ibid, p. 748 .

(45) Ibid, .
(46) Ibid, p. 749 .
(47) Ibid, .
(48) Ibid, No. 340, Letter from the Under Secretary of State (Dillon) to the Acting Secretary of Defense (Douglas), Washington, March 26-1960, p. 750.
(49) Ibid, p. 751 .
(50) Ibid, No. - 341 - Memorandum on the Substance of Discussion at the Department of State - Joint Chiefs of Staff Meeting, Pentagon, Washington, Apr 15, 1960, p. 752.
(51) Ibid, No. 343, Editorial Note, p. 754.
(52) Ibid, p. 755 .

(٥٣) مصطفى بن حليم :ولد في الإسكندرية سنة ١٩٢١ ، والده من مواليد درنه ، هاجرت عائلته الى مصر سنة ١٩١١ ،تلقى تعليمه في مدرسة فرنسية في الإسكندرية ثم انتقل الى القاهرة والتحق بكلية الهندسة في جامعة القاهرة. عمل بعد تخرجه في شركة إنشاءات في الإسكندرية ، وعاد الى برقة سنة ١٩٤٩. مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ،ترجمة :نيقولا زيادة ،مراجعة : ناصر الدين الاسد،بيروت ، ١٩٦٦،ص ص ٢٧٧_٢٧٨

(54) F.R.U.S. 1952 - 1954, part 1,vol.X1,Government Office Press ,Washington, 1988,The Secretary of State to The Legation in Libya, Washington,july2 -1954.p591.

(٥٥) مجيد خدوري ، المصدر السابق ،ص٣٧٨

(56) F.R.U.S.1958 - 1960. Vol. X111. memorandum of Conversation between The President and Libyan Ambassador (Mansur),white House, Washington ,jun 23,1958.p.724.

(٥٧) د.ك.و.\ملفات البلاط الملكي ٣١١\٦٩٦ في ٧\١\١٩٥٨.و٢٧،ص ٤٤.

(58) Reel-10 f 8 , the special studies series, Middle East 1982-1985 supplement.

(59)F.R.U.S.1958-1960. Vol.X111. no.333, Memorandum of Discussion ,Washington, Dec 4,1958.p728

(60)Ibid.No.335,Memorandum of Discussion ,Washington , may 13,1959.p.730.

(61) Reel 10 f 8.op.cit.

(62) Ibid.

(63) F.R.U.S.1958-1960.Vol X111.no.337,of Oct29,1959.pp 733- 734.

(64)Ibid.p.734.

(65) Ibid.no.338,of Mar 10,1960.p.738.

(66) Ibid.no.339.of Mar 15,1960.p.740.

(67) Ibid.p.744.

(68) Ibid.pp.748-749.

(69) Ibid.p.745.